

التقرير السنوي لعام ٢٠٢٢ الوضع الإنساني في سوريا



التقرير صادر عن قسم "الرصد والتوثيق" في نورث برس



وكالة أبناء سورية تعمل على تغطية الأحداث في كامل الجغرافيا السورية. تعنى بصناعة التقارير الإخبارية والتحقيقات الصحفية المكتوبة والمرئية. خصصت الوكالة منصة «نورث بلس» لتنشر من خلالها برامج ووثائقيات مرئية ومواد غرافيك خاصة. تعمل نورث برس في الميدان السوري عبر شبكة من المحررين والمراسلين ينتشرون في كافة المدن والمناطق. نورث برس وكالة سورية لكل السوريين.

محتوى التقرير

- مقدمة / ٥
- انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا خلال ٢٠٢٢ / ٦
- حقوق المرأة / ٩
- حقوق الطفل / ١٢
- الأزمة الاقتصادية في سوريا لعام ٢٠٢٢ وتأثيرها على حقوق السوريين / ١٦
- واقع الغذاء والأمن الغذائي في سوريا / ١٨
- تأثير الأزمة الاقتصادية على النازحين / ٢٠
- تأثير الأزمة للاقتصاد على العدالة الاجتماعية في سوريا / ٢١
- الأزمات الصحية في سوريا / ٢٣
- اللاجئين السوريين / ٢٦
- انتهاكات تركيا والفصائل الموالية لها في سوريا لعام ٢٠٢٢ / ٢٩
- انتهاكات حقوق الإنسان / ٣٠
- الانتهاكات الثقافية والبيئية / ٣٤
- نشاط تنظيم «داعش» في سوريا خلال عام ٢٠٢٢ / ٣٨
- هجوم سجن الصناعة / ٤١
- محاولة «داعش» إنعاش فكره عن طريق النساء والأطفال / ٤٣
- الظهور المفاجئ للتنظيم في الجنوب السوري / ٤٦
- لماذا قادة «داعش» متواجدين في شمال غربي البلاد؟ / ٤٩
- ممارسات حكومة دمشق وتأثيرها على القاطنين في مناطق سيطرتها / ٥٣

- احتجاجات السويداء / ٥٣
- الفلتان الأمني في درعا / ٥٥
- الحصار الحكومي على مناطق شمالي حلب / ٥٧
- الممارسات اللاإنسانية لحكومة دمشق على معتقليها / ٥٩



مقدمة

يتضمن هذا التقرير أبرز القضايا المتعلقة بالمجتمع السوري بمختلف مناطقهم وما واجهه السوريون خلال عام ٢٠٢٢، وفق رصد خاص لوكالة نورث برس عبر مراسليها ومحرريها وعلاقاتها، ويسلط التقرير الضوء على القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وأبرز الأحداث التي تسببت بمقتل أشخاص أو أثرت عليهم سلباً وتسببت بفقدهم لحق من حقوقهم الإنسانية، فضلاً عن الأحداث التي انتهكت القانون الدولي الإنساني والمواثيق الدولية على يد القوى المسيطرة وأطراف النزاع في البلاد، ويعرض التقرير ما رصده الفريق خلال العام بالأرقام والنسب ووصف الأحداث وتصنيفها وفق القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا خلال ٢٠٢٢

بمرور ١٢ سنة على الحرب في سوريا والتي تعد واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية للقرن ٢١، تحولت سوريا إلى البلد الأكثر فقراً، (يعيش ٩٠٪ من السوريين تحت خط الفقر)، وفساداً وخطورة وأقل أماناً في العالم، وثاني أسوء دولة في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون، وذلك بسبب الجرائم اللاإنسانية، من قتل وخطف واعتقال تعسفي وإخفاء قسري وتشريد، وكبت لحرية التعبير بالإضافة إلى العمليات العسكرية غير المشروعة، وتمارس هذه الانتهاكات منذ اثنا عشر عاماً من قبل أطراف النزاع المختلفة والقوى المسيطرة والتي أفقدت مئات آلاف الأشخاص حياتهم وتسببت بتشريد ١٣ مليون شخص بين نازح ولاجئ.

في عام ٢٠٢٢ ووفق ما أحصاه فريق نورث برس، فقد ٢٦٢٨ شخصاً حياتهم بطرقٍ مختلفة، منهم ١٨٨٠ مدنياً بينهم ٣٤٧ طفل/ة و٣٦٠ امرأة، كما أصيب ١١٤٧ آخرين، منهم ١٢١ طفلاً و٦٤ امرأة، معظم هؤلاء الأشخاص قتلوا وأصيبوا بطرق خارج نطاق القضاء وبأساليب تنتهك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

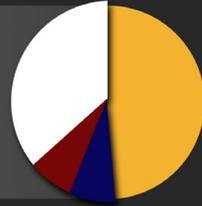
كما أنه اعتقل أكثر من ٩٥٩ شخصاً في العام بشكل تعسفي على يد أطراف النزاع المختلفة، بينهم على الأقل ٣٠ سيدة و٢٠ طفلاً، والنسبة الأكبر للمعتقلين كانت في مناطق سيطرة فصائل المعارضة حيث بلغت أكثر من ٥٠٪ ومعظم المعتقلين هم من المدنيين، بينهم ناشط مدني وآخر إعلامي بالإضافة إلى حقوقيين.



انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا لعام 2022

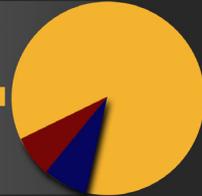
■ قتل 2634 شخصاً
■ 360 سيدة
■ 347 طفل
■ 1880 مدني

منهم



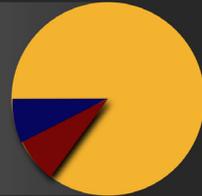
■ أصيب 1147 شخصاً
■ 121 طفل
■ 64 سيدة

منهم



■ اعتقل أكثر
من 959 شخصاً
■ 30 سيدة
■ 20 طفل

منهم



حقوق المرأة

تسبب الصراع المستمر منذ ١٢ عاماً بانخفاض حاد بحقوق النساء السوريات، واحتدت الانتهاكات التي ارتكبت بحقهن ففي عام ٢٠٢٢ فقط قتلت أكثر من ٣٦٠ سيدة، واختطفن نحو ٢٥٠، وانتحرت ١٩٦ سيدة.

ويعود السبب في عمليات الانتحار إلى ما تتعرضن لهن من عنف منزلي وتزويجهن قاصرات وأحياناً بالإجبار وحالات التحرش التي لا يعاقب عليها القانون السوري ومعظم الأطراف المسيطرة الأخرى.



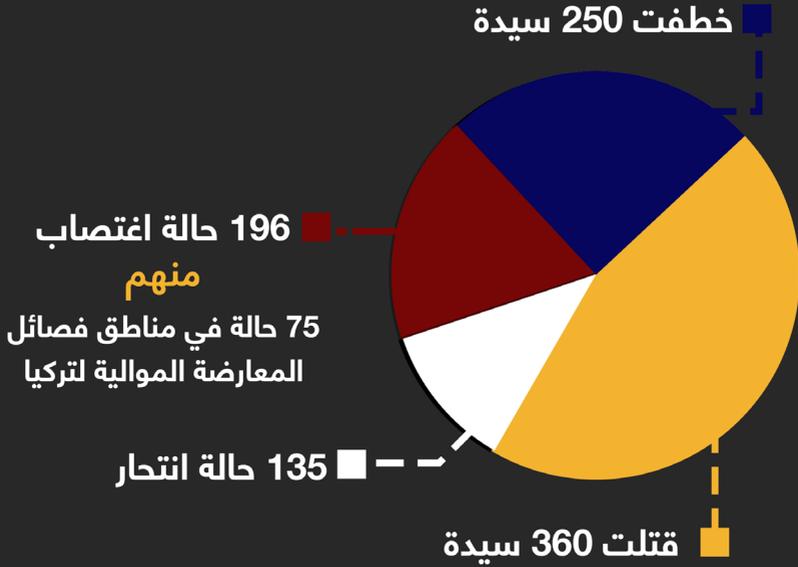
سيدات في مخيم واشوكاني الذي يضم مهجري سري كانيه

كما أن نحو ٦٥٪ من السيدات السوريات تتعرضن للتمييز القائم على النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى حالات الاغتصاب التي وصلت خلال العام لنحو ١٩٦ حالة، ٧٥ منها في مناطق سيطرة فصائل المعارضة الموالية لتركية.

وتنامت قضية زواج القاصرات خلال سنوات الحرب في سوريا، والتي تعد واحدة من انتهاكات حقوق الإنسان، وبحسب دراسات لمنظمات دولية تهتم بالشؤون النسوية، بلغت نسبة الزواج المبكر في سوريا ٥٠٪، ويعود السبب لانعدام الأمن وظروف النزوح والتّهجير، وأيضاً العوز الاقتصادي سواءً في المدن أو داخل المخيمات، وتنتشر الظاهرة بشكل كبير في مناطق سيطرة فصائل المعارضة الموالية لتركية وهيئة تحرير الشام، بسبب ما تتعرض له النساء هناك من عنفٍ واستغلالٍ جنسي يُستخدم كسلاح حرب لإرهاب السكان، وتعتبر العائلات التي تزوج بناتها في سنٍّ مبكّر أنهم بذلك يحمونها من الخطف والتحرّش والاختصاب.

وعلى ضوء ما سبق تحتاج غالبية النساء والفتيات السوريات للمساعدة بسبب ما خلفته الحرب السورية عليهن من آثار نفسية وجسدية وخاصةً النساء القاطنات في المخيمات والناجيات من حوادث العنف والاختصاب والتعذيب والاستغلال الجنسي.

انتهاكات حقوق المرأة في سوريا لعام 2022



حقوق الطفل

الأثر الأكبر للحرب السورية كان على الأطفال الذين حرموا طفولتهم وفقدوا مستقبلهم، وعاشوا في ظروف قاسية لا إنسانية، كما أن الحرب حرمتهم من معظم حقوقهم، واستمرت الانتهاكات ترتكب بحقهم منذ ١٢ عاماً من قتل وخطف وتشويه واغتصاب وتزويج وتجنيد وقيامهم بأعمال شاقة وخطيرة لا تناسب بنيتهم.

خلال عام ٢٠٢٢ وبحسب ما أحصاه فريق التوثيق في نورث برس قتل نحو ٣٤٧ طفلاً/ة بطرق مختلفة، عدد منهم تم اغتصابهم وتعذيبهم قبل أن يقتلوا، أما حالات الاغتصاب وصلت لنحو ١٢٠ والاختطاف لـ ١٩٥ ومعظمهم في مناطق سيطرة الفصائل المعارضة الموالية لتركيا وهيئة تحرير الشام التي اتخذت من خطف الأطفال أداة لتمويل نفسها، ووثقت الوكالة العديد من هذه الحالات.

وبحسب ما سجلته الأمم المتحدة فإن أكبر نسبة تجنيد للأطفال تكون في مناطق سيطرة المعارضة، حيث تجاوزت ١٥١٨ طفلاً خلال عام ٢٠٢١ فقط. وبسبب سوء الأوضاع الاقتصادية انتشرت ظاهرة عمالة الأطفال في

كافة المناطق السورية، وترك مئات الأطفال التعليم وقصدوا العمل لإعالة عائلاتهم، كما انتشرت في معظم المناطق ظاهرة نبش القمامة والتسول التي تحولت لأسلوب حياة ومصدر دخل للأطفال.



أطفال يجمعون المعادن من مكبات النفايات بأيدي عارية في إدلب ليبيعوها بثمن زهيد

ويعاني الأطفال السوريون من صعوبة في عيش حياة طبيعية كباقي أطفال العالم، بسبب تبعات الحرب، وبحسب الأمم المتحدة وصل عدد الأطفال الذين قضوا أو أصيبوا منذ بداية الحرب لأكثر من ١٣ ألف طفل/ة، كما ولد نحو ٥ ملايين طفل/ة في بيئة مليئة بالحرب والدمار والتشرد والجوع وفقدان التعليم.

كما أنه يوجد في سوريا ٦,٥ مليون طفل بحاجة للمساعدات الإنسانية، وعلى وجه الخصوص في شمال

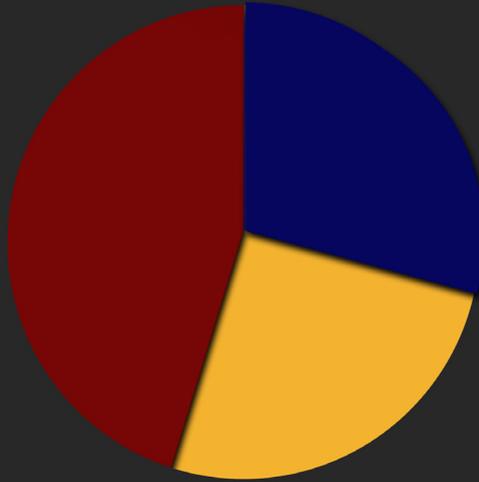
شرقي البلاد فهناك نحو ٨٠ ألف طفل في المخيمات يعانون من نقص في المساعدات المقدمة لهم بسبب تسييس توزيع المساعدات في البلاد، ويوجد فيها أكثر من ١٦ ألف طفل/ة يعانون من سوء تغذية بحسب منظمة unicef، ولا يعتبر الوضع مختلفاً في باقي المناطق السورية الأخرى، أما بالنسبة للتعليم فنحو ٧٠٪ من الأطفال السوريين فقدوا حقهم في التعليم، حيث تحولت من إلزامية إلى رفاهية بسبب ارتفاع تكلفة المواد والكتب المدرسية واختلاف المناهج التعليمية من منطقة إلى أخرى والوضع الأمني غير المستقر بالإضافة إلى ازدواجية التعليم، وكل هذا تسبب بخروج أكثر من ٣ ملايين طفل/ة من المدرسة ونحو ٥٠٪ من المدارس لم تعد صالحة للتعليم، إما تدمرت أو استخدمت كملاجئ ومقار عسكرية. قد تتسبب هذه الانتهاكات المستمرة والتي أفقدت الأطفال السوريين معظم حقوقهم وأبسطها في نشوء جيل أمي مجهول المستقبل.

طفل في مخيم الشهباء بريف حلب الشمالي



انتهاكات حقوق الطفل في سوريا لعام 2022

■ 195 حالة خطف



■ قتل 347 طفل

■ 120 حالة اغتصاب

الأزمة الاقتصادية في سوريا لعام ٢٠٢٢ وتأثيرها على حقوق السوريين

تدهور الأوضاع الاقتصادية المستمر في سوريا لأكثر من عقد بلغ ذروته عام ٢٠٢٢ ومن المتوقع أن يتفاقم بحلول عام ٢٠٢٣، حيث شهدت البلاد خلال العام تراجعاً مستمراً في مؤشرات التنمية، وتزايداً في مستويات التضخم الذي وصل لنسبة ١٣٠٪، والفقر، وانعدام الأمن الغذائي، ولاسيما أن الأزمة أثرت على الحقوق الإنسانية للسوريين من المأوى والغذاء والاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والرعاية الصحية، وحرمت ٩٠٪ منهم من حقهم في عيش حياة كريمة.

ويعود سبب تدهور الاقتصاد السوري للنزاع المستمر والعقوبات الاقتصادية المفروضة على الحكومة السورية وجائحة كورونا وعواقب الحرب الروسية الأوكرانية، وكل ذلك ساهم بانخفاض قيمة الليرة مقابل الدولار، وبحسب رصد فريق نورث برس، بلغت نسبة ارتفاع الدولار مقابل الليرة السورية مقارنةً بعام ٢٠٢١، ٦٠٪، وبالمقارنة مع عام ٢٠١١ ازدادت بنسبة ١٤٠٠٪.

بالنسبة للقدرة الشرائية بقيت في انخفاض مستمر حتى وصلت خلال العام إلى ٩٤٪ بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتدني الرواتب.



واقع الغذاء والأمن الغذائي في سوريا

في سوريا وبحسب الأمم المتحدة ٩٠٪ من السوريين يعيشون تحت خط الفقر ١٥,٣ مليون شخص منهم بحاجة للمساعدة و١٢ مليون منهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي من أصل عدد السكان البالغ ٢٢,١ مليون منهم ٦,٩ نازحين داخلياً، أي أن نسبة السوريين الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي هي ٨٠٪ أما السوريين المحتاجين ٧٠٪.

ومن أكثر الأمور التي أثرت على الاقتصاد السوري وعلى غذاء السوريين بشكل مباشر هو الجفاف الحاصل في المنطقة نتيجة النقص الحاد في المياه بشمال شرقي سوريا بسبب حرمان تركيا لسوريا من حصتها من منسوب مياه الفرات.

وساهم انخفاض منسوب المياه بانخفاض الإنتاجية الزراعية في شمال شرقي البلاد، وتسبب ذلك برفع أسعار الخضروات والخبز في جميع المناطق السورية، أي أن تركيا ارتكبت انتهاكاً صارخاً آخر لحقوق الإنسان وهو حرمان السوريين من حقهم في المياه والتأثير على أمنهم الغذائي.

ومن جهتها تساهم حكومة دمشق بزيادة الثقل على كاهل السوريين وخلق فجوة في المجتمع والمساهمة في انعدام العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال رفع أسعار المواد الغذائية حيث بلغت نسبة زيادة الأسعار خلال العام ٦٠٪ والمحروقات زادت ٧٢ ٪ وذلك بما لا يتناسب مع دخل الفرد، حيث يبلغ متوسط دخل السوريين نحو ٢٥ دولاراً بينما ما يحتاجه الشخص الواحد لعيش حياة «عادية» غير مرفهة نحو ١٠٠ دولار.

تأثير الأزمة الاقتصادية على النازحين

يواجه ٦,٩ مليون نازح سوري منهم أكثر من مليوني شخص يعيشون في ١٧٦٠ مخيماً (نظامياً وعشوائياً)، تحديات كبيرة في تأمين احتياجاتهم الأساسية، كما أنهم يعيشون في مخيمات تفتقر لأبسط مقومات الحياة في ظل ظروفٍ لُد إنسانية، واضطر معظمهم للنزوح بسبب اللجتياح التركي أو القصف أو من تطرف تنظيم «داعش»، ويعتبر النازحون هم أكثر المتأثرين بالوضع الاقتصادي في البلاد، حيث زادت نسبة المحتاجين خلال العام، ٥٪ مقارنةً مع عام ٢٠٢١.

وما زاد على أعباء النازحين في شمال شرقي سوريا، إلى جانب الأزمة الاقتصادية، هو إغلاق معبر اليعربية الواقع على الحدود السورية العراقية ومنع إدخال المساعدات إلا عن طريق معبر باب الهوى شمالي حلب وهي منطقة واقعة تحت سيطرة فصائل المعارضة الموالية لتركيا، وتسبب ذلك بتوزيع مسيس للمساعدات وحرمان آلاف النازحين في شمال شرقي البلاد من حقهم في المساعدات الدولية الطبية والإغاثية.

تأثر الأزمة الاقتصادية على العدالة الاجتماعية في سوريا

ترتبط العدالة الاجتماعية القائمة على نظام اجتماعي واقتصادي ارتباطاً وثيقاً بحقوق الإنسان، وشهدت تدهوراً كبيراً في سوريا منذ بداية الحرب عام ٢٠١١ إلا أنها تفاقمت بشكل كبير خلال عام ٢٠٢٢ وتجسد ذلك بالصعوبات التي واجهت السوريين من إمكانية الحصول على المأوى وفرص كسب العيش والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي، ويعود ذلك لتفاقم الأزمة الاقتصادية التي أوصلت جودة الحياة في البلاد إلى الصفر وأعدمت المساواة في المجتمع السوري وظهرت الطبقة بشكل مبالغ فيه.

فالسوريون يواجهون صعوبة شديدة في تأمين مأوى آمن ومريح، وبحسب ما رصدته نورث برس، أن نسبة ٦٠٪ من السوريين يفتقدون لحقهم في السكن، إلى جانب ٧٥٪ منهم يفتقدون حقهم في الرعاية الصحية وإمكانية الوصول إلى الأدوية، وذلك بسبب ارتفاع أسعار المعايينات الطبية لـ ٤٠٪ مقارنةً مع عام ٢٠٢١، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الأدوية بنسبة ٢٠٪ بالإضافة إلى فقدان الكثير من الأنواع، لإغلاق عدد من المعامل

بسبب الأزمة الاقتصادية وعدم القدرة على الاستيراد. أما التعليم فوصل لأسوء مراحلِه وانتشرت ازدواجية التعليم في معظم المناطق السورية وساهمت الأزمة الاقتصادية وظروف الحرب بخروج ٧٠٪ من الأطفال من المدارس أي أن هذه النسبة من الأطفال السوريين فقدوا حقهم في التعليم، ويضطرون للعمل منذ عمرٍ صغير لمساعدة عائلاتهم في الدخل.

بالنسبة إلى فرص العمل فبحسب إحصاء نورث برس، أن ٥٠٪ من السوريين فقدوا مصدر دخلهم بسبب الانكماش الاقتصادي، وبلغ معدل البطالة في سوريا ٦٠٪.

أصبحت العدالة الاجتماعية وحق المساواة وتكافؤ الفرص، وحق السكن والماء والتنقل والرعاية الصحية مصطلحات غريبة على السوريين بسبب انشغالهم وسعيهم في دخل يؤمن لقمة العيش لهم.

الأزمات الصحية في سوريا

أثرت الحرب السورية وأزماتها المستمرة منذ عام ٢٠١١ بشكل كبير على القطاع الصحي وساهمت بتدهوره، وتحولت سوريا إلى بؤرة للأمراض والأوبئة حيث تنتشر في البلاد أكثر من خمسة أوبئة مثل الكوليرا واللاشمانية والحصبة وشلل الأطفال والتهاب الكبد والأمراض التنفسية إلى جانب جائحة كوفيد-١٩، بسبب سوء الخدمات الصحية والبنية التحتية المتهاكلة وانتشار الأوساخ ومكبات النفايات بالقرب من المناطق السكنية والمخيمات، وصعوبة الوصول إلى مياه آمنة، وتواجد نحو ٦,٩ مليون نازح في المخيمات في بيئة مساعدة لانتشار الأوبئة والأمراض لمشاركتهم المرافق العامة والشرب من مياه الصهاريج.

يعاني نحو ٥,٥ مليون طفل وسيدة في سوريا من سوء التغذية نصفهم يعيشون في شمال شرقي البلاد، وتسبب سوء التغذية بضعف في المناعة بالإضافة إلى التقزم لدى الأطفال وسهولة إصابتهم بالأمراض.

وبلغ عدد حالات الوفاة بفيروس كوفيد-١٩ المنتشر في البلاد منذ نهاية ٢٠١٩، بحسب منظمة الصحة العالمية ٣١٦٣، كما سجل نحو ٥٧,٤٢٣ حالة إصابة مؤكدة، وبلغ عدد الحالات المشتبه بها بمرض الكوليرا الذي ظهر في البلاد في سبتمبر العام الحالي، ٥٦,٨٧٩ حالة وسجلت المنظمة أيضاً وفاة ٩٨ شخصاً نتيجة للإسهال المائي والجفاف الذي أدى للوفاة، بالإضافة إلى أن انخفاض الوارد المائي من الجانب التركي تسبب بانتشار داء اللاشمائية الجلدي بشكل واسع في البلاد، وعلى وجه الخصوص بين قاطني المخيمات ووصل عدد الحالات لأكثر من ٥٠ ألف حالة، ويسبب الداء تشوهات في الجلد وقد يؤدي في بعض الأحيان للوفاة.

أما بالنسبة للرعاية الصحية فوصلت لأسوء مراحلها في عام ٢٠٢٢، بسبب نقص الأدوية والمستلزمات الطبية وارتفاع أسعارها وأسعار المعاینات ونقص في الكادر الطبية الذين هاجر الآلاف منهم، وتعرض هذه الأسباب حياة آلاف السوريين الذين يعانون من الأمراض المزمنة والخبیثة للخطر.

وأكثر المتضررين من الأزمات الصحية في سوريا هم القاطنون في شمال شرقي البلاد, بسبب نقص في المساعدات الصحية والإغاثية المقدمة لهم بعد إغلاق معبر اليعربية عام ٢٠٢٠, والذي قد يتسبب بتفاقم الوضع الإنساني في حال استمر إغلاقه.



طفلة مصابة بداء اللاشمانيا في بلدة صرين بكوباني

اللاجئون السوريون

تعتبر أزمة النازحين واللاجئين السوريين واحدة من أكبر الأزمات في العالم، وبلغ عددهم نحو ١٣ مليون شخص، ٦,٧ منهم نازحين داخل البلاد يعيشون ظروفًا صعبة وقاسية ويفتقرون لأبسط مقومات الحياة.

كما تحتل سوريا المرتبة الأولى بعدد لاجئها الموزعين حول العالم، بحسب منظمة الهجرة الدولية، والبالغ عددهم ٦,٩ مليون شخص، ٥,٥ منهم موجودين في دول الجوار، ويتعرض اللاجئون السوريون في العديد من الدول لخطر الترحيل القسري منها بريطانيا التي تخطط لترحيلهم إلى روندا، والدنمارك التي تعتبر دمشق منطقة آمنة وتحاول إعادة السوريين القادمين منها، أما لبنان وتركيا فتستخدمهم كورقة ضغط على المجتمع الدولي والأمم المتحدة وتحاولن التخلص منهم بشتى الطرق، ورحلت لبنان مئات العائلات السورية تحت عنوان «العودة الطوعية» وتخطط لإعادة ١٥ ألف سوري كل شهر بحسب إعلان سلطاتها.

أما السوريون الموجودون في تركيا والبالغ عددهم نحو ٣,٥ مليون شخص، فتم ترحيل أكثر من ١٥ ألفاً منهم

خلال عام ٢٠٢٢ تحت مسمى «العودة الطوعية»، ومعظم الأشخاص تم ترحيلهم إلى مناطق سيطرة فصائل المعارضة الموالية لها وهيئة تحرير الشام. وتعتبر تلك المناطق من أخطر المناطق السورية، واستطاع فريق نورث برس توثيق عدد من حالات الترحيل القسري لشبان سوريين أجبرتهم السلطات التركية التوقيع على ورقة «العودة الطوعية».

كما يتعرض السوريون الفارون من البلاد في طريق وصولهم إلى أوروبا للتعذيب والتعنيف والترحيل كما يحدث لهم في اليونان وما يمارسه حرس الحدود بحقهم.



ترحيل عائلات سورية من لبنان

وما يتعرض له السوريون من ترحيل وتعذيب وتعنيف وتضييق في هذه البلدان، يعتبر انتهاكاً لاتفاقية اللاجئين وقانون حمايتهم وحقوق الإنسان ومخالفة لقانون عدم الرد الذي يمنع الدولة التي دخلها اللاجئ عن إبعادهم بأي شكل من الأشكال من قبل البلد المضيف إلى بلدهم الأصلي، أو إلى أي بلد آخر يمكنهم أن يتعرضوا فيه للخطر أو للأذى.



انتهاكات تركيا والفصائل الموالية لها في سوريا لعام ٢٠٢٢

تستمر تركيا بارتكاب انتهاكات بحق السوريين منذ أربع سنوات وبعد اجتياحها مناطق عفرين عام ٢٠١٨ وسري كانيه وتل أبيض عام ٢٠١٩، عبر هجماتها وتواجدها غير الشرعي وممارسات الفصائل الموالية لها بحق المدنيين، وصعدت تركيا هجماتها على الشمال السوري منذ بداية عام ٢٠٢٢، استطاع فريق نورث برس توثيق عشرات الانتهاكات عبر تقاريرها المصورة والمكتوبة، ووثق حجم دمار منازل المدنيين الناجم عن القصف التركي وذلك بإجراء مقابلات مع ضحايا وذويهم.



كما تم توثيق تدمير تركيا وفصائلها لمنشآت حيوية وأعيان المدنية، وهو ما يحظره القانون الدولي الإنساني، وتحظره المادة ١٤٧ من اتفاقية جنيف عام ١٩٤٩، كما جرمت تلك الأفعال، قصف المنازل والمناطق السكنية غير المحمية بأي وسيلة، المادة ٢٥ من لائحة لاهاي لعام ١٩٠٧ وتعتبر هذه الأعمال مخالفات خطيرة وتُعاقبُ عليها الدولة المرتكبة.

أضرار كبيرة بمعمل السويدية لإنتاج الغاز بريف ديرك نتيجة قصف تركي

انتهاكات حقوق الإنسان

وبحسب رصد نورث برس استهدفت تركيا خلال العام أكثر من ١٠٤٢ موقع في الشمال السوري بـ٤,٤٨٧ ضربة، ٩٠ منها بالطائرات المسيرة، ٤ منها انتحارية، ومعظم المواقع المستهدفة كانت أعياناً مدنية، منها المنازل والمشافي والمدارس والمساجد، بالإضافة إلى استهدافها لـ ٢٦ منشأة حيوية وبنى تحتية في شمال شرقي البلاد، وذلك بدوره فاقم الأزمة الإنسانية في المنطقة.

وتسببت الضربات بفقدان ١٧٤ شخصاً حياتهم بينهم ١٤ طفلاً و٣ سيدات، وإصابة ٣٥٢ شخصاً منهم ٣٣ طفلاً و٢٣ امرأة، كما خلفت إعاقات وتشوهات دائمة لعشرات الأشخاص بينهم أطفال، وتسببت بنزوح مئات الأشخاص من سكان القرى المتاخمة للحدود السورية التركية.

وتستمر تركيا بانتهاكاتها عبر فصائل المعارضة المواليين لها والمتواجدين في المناطق التي اجتاحتها في الشمال السوري، وتعتبر من أخطر المناطق في سوريا بسبب ما تشهده من فلتان أمني واقتتال بين الفصائل وانتهاكات

بحق المدنيين من قتل وخطف واعتقال تعسفي واعتداء، بالإضافة إلى الانتهاكات الثقافية والاقتصادية والبيئية.



بدو حنفي طفل بترت ساقه بسبب القصف التركي على منزله بقرية قره موغ في كوباني

وبحسب ما رصده فريق نورث برس عام ٢٠٢٢ ارتكبت الفصائل ٢٨ جريمة قتل وتسبب بإصابة ٤٣ آخرين، بالإضافة لفقدان وإصابة ٤٢ طفلة/ة وسيدة.

وفي منطقة عفرين، تعرضت ٧٢ سيدة وطفلة/ة للاغتصاب، كما تم اختطاف واعتقال نحو ١٠٩ بين سيدة وطفل، بالإضافة إلى ٤ حالات دهس بالمدربات العسكرية التركية راح ضحيتها سيدة و٤ أطفال.

كما يواجه السوريون الذين يحاولون عبور الحدود السورية التركية بطرق غير شرعية حرس الحدود التركي «الجندرما»، الذين بدورهم يعاملون السوريين اللاجئين إلى بلادهم بممارسات لا إنسانية وانتهاكات ترتقي لتكون جريمة حرب، حيث رصد فريق نورث ١٨ حالة من القتل والاعتداء بالضرب والتعذيب من قبل «الجندرما» بحق السوريين في عام ٢٠٢٢، وقضى ٩ منهم بالرصاص وأصيب ٩ نتيجة التعذيب، وتتوزع الحالات على أطراف الحدود المتاخمة للمناطق التالية: إدلب، كوباني، الحسكة وديرك، بالإضافة لإصابة ١٠ أشخاص آخرين من السكان والمزارعين بينهم طفلة، استهدفتهم «الجندرما» أمام منازلهم وبين حقولهم.

الانتهاكات التركية في سوريا عام 2022



4 حالات دهس بالمدركات التركية

قضى فيها 4 أطفال وسيدة

الانتهاكات الثقافية والبيئية

تنتهك تركيا والفصائل الموالية لها في عفرين وسري كانيه وتل أبيض بأفعالها حقوق الإنسان والمعاهدات الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعتبر ممارسات تمييز عنصري، وذلك بتهجيرها لسكان المنطقة الأصليين قسراً وتوطين آخرين بدلاً عنهم، وفرض اللغة التركية على الطلاب السوريين في تلك المناطق بالإضافة إلى فرض التداول بالعملة التركية.

وبحسب ما رصده فريق نورث برس، بنت تركيا منذ اجتياحها للشمال السوري نحو ٩٥ مستوطنة، ٥٠ شمالي إدلب و٤٥ شمالي حلب، على حساب الأراضي الحرجية وأراضي السكان الذين تم تهجيرهم قسراً بحجة إعادة «إعادة توطين اللاجئين»، مستخدمة أموال المنظمات الإغاثية والخدمية التركية بالإضافة إلى التمويل الذي حصلت عليه من دولتي الكويت وقطر.

وبحسب ميثاق الأمم المتحدة يعتبر بناء المستوطنات انتهاكاً ومساساً بالحقوق والأملك المدنية والعامّة وهو أمر محظور، أما المادة ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة تحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات.

تستمر تركيا والفصائل التابعة لها بأفعالها لإحداث تغيير ديموغرافي في المناطق التي سيطرت عليها، بالتضييق على سكانها الأصليين وسلب المنازل وفرض الإتاوات، بحسب ما رصده فريق نورث برس صادرت الفصائل خلال العام ٢٣ منزلاً في عفرين وجرفت ١٢ منزلاً في سري كانيه، بالإضافة لإحداث تغيير في بيئتها بما يتناسب مع المستوطنين الجدد غير المنتمين لأرضها، خاصةً في مناطق عفرين وذلك من خلال قطعها الجائر للأشجار الحرجية والمثمرة في الأملاك العامة والخاصة وتحويلها إلى أرض قاحلة من أجل بيعها كحطب في أسواق مناطق هيئة تحرير الشام بإدلب.

ووصل عدد الأشجار التي قطعتها الفصائل الموالية لتركيا خلال عام ٢٠٢٢، بـ ١٠٠ عملية إلى نحو ٥٠٩٩ شجرة قطعت بشكل كلي، فيما لم يعرف بعد عدد أشجار الزيتون التي تعرضت لعملية القطع الجزئي، ولكنها تقدر بعشرات الآلاف، في عفرين والنواحي والقرى التابعة لها، وصادرت الفصائل ٣ بساتين للزيتون في عفرين من قبل فرقة «المنتصر بالله» و«جيش النخبة» و«صقور الشمال»، وتقدر عدد الأشجار الموجودة في تلك البساتين بأكثر من ١٢٠٠ شجرة زيتون.

وقامت الفصائل خلال العام، بعشرات عمليات التنقيب والجرف بحثاً عن الكنوز والآثار، في ريفي سري كانيه الغربي وتل أبيض الشرقي ومناطق عفرين، بالإضافة

إلى تفكيكها لأجزاء كبيرة من سكة الحديد المازّة من عفرين قرب بلدة راجو، وبيعها كخردة لتجّار الحديد، حيث نُقلت أجزاء السّكة بشاحنات كبيرة عبر وسطاء إلى إدلب ومنها إلى تركيا لتُباع دون أن تُوقفهم الحواجز التركية.

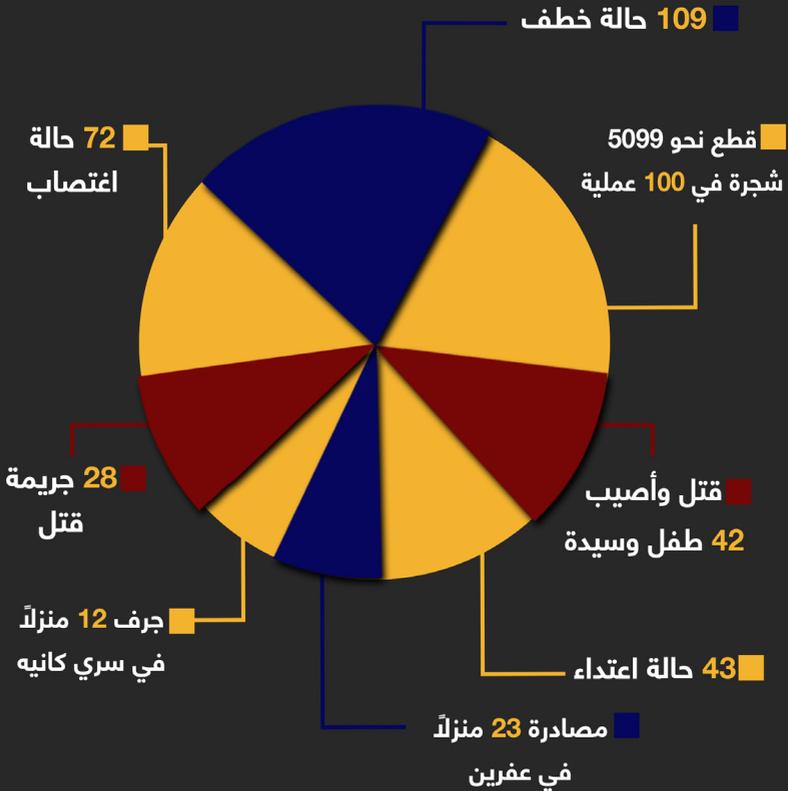


أشجار قطعها الفصائل الموالية لتركيا في ناحية جندريس بعفرين



موقع سكة قطار في بلدة راجو بعفرين لم يبق منه سوى الأثر بعد أن فككتها الفصائل الموالية لتركيا

انتهاكات الفصائل الموالية لتركيا في سوريا خلال عام



نشاط تنظيم «داعش» في سوريا خلال عام ٢٠٢٢

نشاط التنظيم وتواجده

لا يزال تواجد عناصر تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» في سوريا يشكل تهديداً وخطراً على العالم أجمع، بالرغم من أنه لم يتمكن من السيطرة على أي منطقة في البلاد منذ هزيمته في آخر معاقله «الباغوز» في دير الزور شمال شرقي البلاد في آذار/ مارس ٢٠١٩، على يد قوات سوريا الديمقراطية بدعم من التحالف الدولي.

ووثقت نورث برس بالإحصاء والنسب، تزايد نشاط التنظيم خلال عام ٢٠٢٢، حيث أنه كان الأكثر نشاطاً لتنظيم «داعش» في سوريا مقارنةً بالأعوام الماضية. وخلال هذا التقرير، عمل فريق نورث برس على إثبات تزايد نشاط خلايا «داعش»، عن طريق إحصاء عملياته خلال العام ٢٠٢٢، ومقارنتها مع الأعوام الماضية.

وأحصى الفريق تزايد وتيرة نشاط «داعش» بنسبة ١٨٪ مقارنةً بعام ٢٠٢١.

ففي ٢٠٢٢، تبنى التنظيم، ١٨٥ عملية في مناطق الإدارة الذاتية ضد قوات سوريا الديمقراطية والمدنيين، ومعظم

هذه العمليات نفذت في ريف ديرالزور الشرقي، بينما في عام ٢٠٢١ تبنى التنظيم ٣١ هجوماً.

واتبع التنظيم استراتيجية جديدة بعد طرده من الباغوز، تقوم على عدم امتلاك الأرض، والخلياء النائمة وتنشيطها، والقيام بهجمات محدودة وذلك في أرياف عدد من المدن السورية منها ريف ديرالزور الشرقي والحسكة وريفها الجنوبي وريفي درعا وحماة. وسجل عام ٢٠٢٢، فقدان ١٧١ شخصاً حياتهم بسبب هجمات التنظيم في سوريا، بالإضافة لإصابة ٣٠ آخرين، ٨٠٪ منهم من مناطق شمال شرقي سوريا.

يعتبر تواجد تنظيم «داعش» في شمال شرقي سوريا سواءً في المعتقلات أو السجون أكبر تواجد حول العالم، حيث يبلغ عدد العناصر مع عائلاتهم في المخيمات ٦٠,١٣٧ شخصاً ضمن ١٦,٧٥٥ عائلة منهم ٣,٦٦١ عائلة أجنبية من ٦٠ جنسية مختلفة بالإضافة إلى نحو ١٠ آلاف آخرين في مراكز الاحتجاز، بينما بلغ عدد الأطفال والنساء الأجانب من عائلات التنظيم في المخيمات ٩٩٨٦ شخصاً هم ٢١٠٤ سيدات و٧٠٧٠ طفلاً/ة.

وخلال العام، سلمت الإدارة الذاتية ٥١٥ شخصاً من عائلات «داعش» إلى دولهم، وهم ١٢٩ سيدة و٣٨٦ طفلاً، ويعادل الرقم نسبة ٥٪ من مجموعهم.



هجوم سجن الصناعة

أبرز نشاط للتنظيم شهدته شمال شرقي سوريا، عام ٢٠٢٢، هو هجوم عناصر «داعش» على سجن الصناعة في الحسكة في العشرين من كانون الثاني/ يناير، ويحتجز في السجن معتقلون للتنظيم ويبلغ عددهم خمسة آلاف عنصر بينهم أطفال.

تزامن الهجوم الخارجي مع استعصاء وهجوم من الداخل أيضاً، مما أدى إلى فرار عدد من عناصر التنظيم ولم تتوفر أي أرقام دقيقة حول أعدادهم.

دارت اشتباكات بين قوات سوريا الديمقراطية و«داعش» واستمرت لعشرة أيام، تسبب الهجوم بمقتل ٣٧٤ عنصراً من التنظيم، وأسفر عن خسائر بشرية حيث فقد ١١٧ من قوات «قسد» حياتهم مع ٤ من المدنيين.

كما تسبب بنزوح السكان من الأحياء المجاورة للسجن وبلغ عددهم حينها نحو ٤٤,١٠٠ شخص، وعاد ٩٠٪ منهم إلى منازلهم بعد انتهاء الاشتباكات وإعلان «قسد» انتهاء حملة البحث عن الفارين من عناصر التنظيم.

ما ارتكبه التنظيم في السجن وخارجه يعتبر من جرائم الحرب وانتهاكاً لحقوق الإنسان، ويتجسد ذلك بعملية الأسر التي طالت نحو ٧٧ من حراس السجن والعاملين فيه وقتل معظمهم نحرّاً، بالإضافة لاستخدام سكان المناطق المجاورة كدروع بشرية، والdstلاء على المنازل وإخراج قاطنيها منه قسراً أو تهديدهم بقوة السلاح من أجل إخفائهم.



AL HASAKAH
NORTH PRESS AGENCY / ORHAN QEREMAN

من الأسلحة التي استخدمها تنظيم «داعش» في سجن الصناعة ضد قوات سوريا الديمقراطية



AL HASAKAH
NORTH PRESS AGENCY / ORHAN QEREMAN

نزوح سكان حي غويران بسبب فرار عناصر التنظيم والاشتباكات الدائرة بينهم وبين قوات سوريا الديمقراطية

محاولة «داعش» إنعاش فكره عن طريق النساء والأطفال

لم يكفّ تنظيم «داعش» عن محاولة نشر فكره المتطرف بهدف إعادة السيطرة على مناطق من البلاد وممارسة أفعاله اللإنسانية، بالرغم من تواجدهم في مراكز احتجاز ومخيمات خاضعة للرقابة والحماية من قوات سوريا الديمقراطية.

ويظهر ذلك في جرائم القتل والتهدد التي تنفذها عائلات التنظيم في المخيمات لكل من يخالف قوانينهم، ففي مخيم الهول فقط، وصلت حالات القتل خلال عام ٢٠٢٢، لـ ٣٦ حالة معظمهم من العراقيين وقتل هؤلاء الأشخاص ومن بينهم أطفال بطرقٍ مروعة.

وفي إطار أطفال التنظيم، فبحسب رصد لنورث برس، والحديث مع مصادر أمنية في مخيم الهول تبين أن أطفال التنظيم «أشبال الخلافة» شاركوا أيضاً بعمليات القتل.

وتمنع نساء التنظيم وعلى وجه الخصوص الأجنيات في المخيم أطفالهن من الذهاب إلى المدارس،

وتخضعهم لتدريبات شرعية، بالمقابل المئات منهم في القطاعات الخاصة بالسوريين والعراقيين يتلقون أيضاً تدريبات عقائدية وأخرى على طرق القتل والمشاركة في العمليات التي ينفذها التنظيم داخل المخيم.

وتظهر نتائج هذه التدريبات على تصرفات هؤلاء الأطفال عند مشاهدة قوات الأمن وموظفي المنظمات، حيث غالباً ما يقوم الأطفال برشق قوات الأمن وموظفي المنظمات وسياراتهم بالحجارة مع ترديد عبارات، «أنتم كفار»، «أنتم مرتدون» وغيرها من العبارات التي تشير إلى تلقين التنظيم هؤلاء الأطفال دروساً عقائدية.

حتى أن مراسل نورث برس تعرض أثناء تغطية صحيفة له في مخيم الهول للتهديد بالقصاص من قبل أحد الأطفال.



أما نساء التنظيم يحاولن باستمرار الفرار من المخيم، ويقمن بإحداث أعمال شغب وتخريب وجرائم قتل وتعذيب في مخيمي روج والهول، لذا تعتبر أماكن تواجد نساء «داعش» وخاصة الأجنيبات بيئة خصبة لتنامي التنظيم، ومن الضروري أن يجد المجتمع الدولي حلاً لهذه المعضلة.

الهجوم الأخير

وآخر الهجمات التي تبناها التنظيم خلال العام حتى إعداد هذا التقرير، هي استهدافه لمركز قوى الأمن الداخلي «الأسايش» في الرقة وتسبب الهجوم بفقدان ٤ من «الأسايش» لحياتهم، ومقاتلين اثنين من قوات سوريا الديمقراطية، ومقتل عنصر من التنظيم. وفي بيان تبني التنظيم للهجوم أشار إلى أنّ هذه الهجمات هي انتقام للمعتقلين في السجون والنساء في مخيم الهول، وعلى خلفية الهجوم أعلنت اللجنة الداخلية التابعة لمجلس الرقة المدني، حالة الطوارئ وحظر التجوال الكلي في المدينة.

كما تبني التنظيم، عبر معرفات مقربة منه ثلاث عمليات ضد قوات سوريا الديمقراطية بأرياف دير الزور، شرقي سوريا.

الظهور المفاجئ للتنظيم في الجنوب السوري

والمفاجئ في عام ٢٠٢٢، وبعد أربع سنوات من إعلان حكومة دمشق طرد تنظيم «داعش» من الجنوب السوري، أن محافظة درعا شهدت ظهوراً لعناصر التنظيم، وذلك بعد عدة حوادث اغتيال متفرقة استهدف فيها التنظيم أشخاصاً كانوا منتمين سابقاً له. وتزامناً مع حوادث القتل أعلنت «المجموعات المحلية» المسلحة في الرابع عشر من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٢ حظر تجوال في حي «طريق السد» بدرعا لملاحقة أشخاص متهمين بالانتماء للتنظيم، ودارت اشتباكات بينهم وبين عناصر التنظيم، واستمرت لأسبوعين وانتهت بسيطرة المجموعات المحلية على الحي وفرار عناصر التنظيم للخارج.

الاشتباكات أسفرت عن مقتل ٨ عناصر بصفوف «المجموعات المحلية»، ومدنيين اثنين بينهما طفل، بينما قتل أكثر من ٢٥ عنصراً من خلايا التنظيم. كما تسببت بنزوح معظم قاطني حي «طريق السد» إلى الأحياء الأخرى وبقاء العشرات منهم في العراء بينهم نساء وأطفال، وألحقت الاشتباكات أضراراً بالبنى التحتية في الحي، إذ تدمر أكثر من ٢٠ منزلاً بشكل كامل ونحو

٥٠ منزلاً بشكل جزئي، بالإضافة إلى تفخيخ التنظيم العديد من المنازل والشوارع بالعبوات الناسفة.

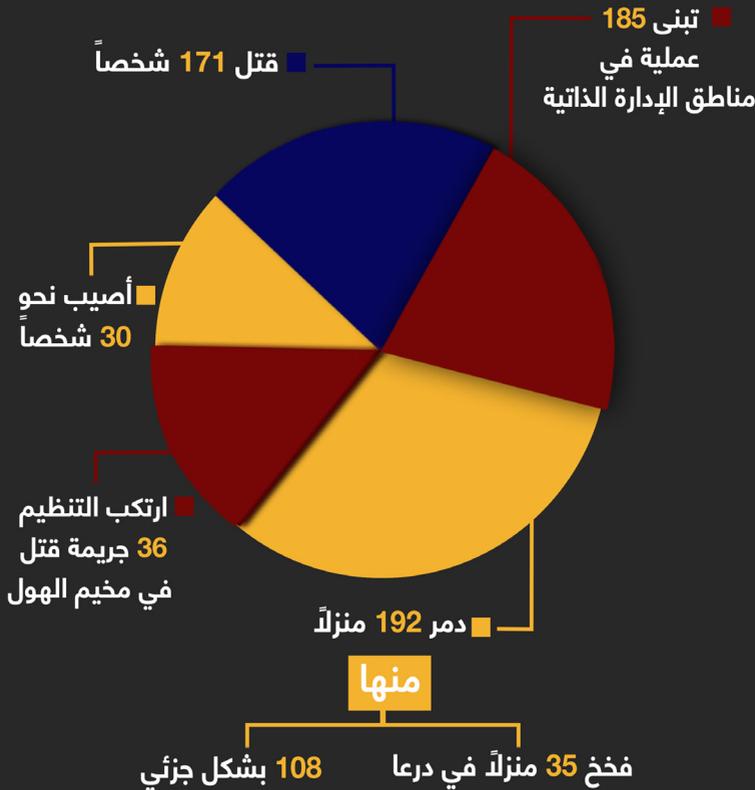
وتم توثيق وجود عبوات ناسفة في أكثر من ٣٥ منزلاً بالحي، ولم تتمكن عائلات تلك المنازل حتى الآن من العودة إليها.

استخدم التنظيم سكاناً من درعا دروعاً بشرية، وارتكب جرائم حرب وأفعالاً لإنسانية بحقهم، كما ارتكب انتهاكات لحقوق الإنسان، ومنع أكثر من ٣٥ عائلة من حقهم بسكنٍ لائق بالإضافة إلى إلحاق الضرر بالبنى التحتية وحرمانهم من الماء والكهرباء.



دمار خلّفه انفجار سيارة مُفخخة لتنظيم "داعش" في حيّ طريق الشد بمدينة درعا

"انتهاكات تنظيم "داعش" في سوريا لعام 2022



لماذا قادة «داعش» متواجدين في شمال غربي البلاد؟

إلى جانب مناطق حكومة دمشق والإدارة الذاتية التي يعمل فيها التنظيم بسياسات التخفي والمناورات وتغيير المواقع باستمرار، فإن مناطق سري كانيه وتل أبيض وعفرين التي تسيطر عليها الفصائل المسلحة الموالية لتركيا، كما إدلب الخاضعة لسيطرة هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة) سابقاً، تحولت إلى ملاذ آمن لقيادات وعناصر تنظيم «داعش» بعد هزيمته العسكرية مطلع العام ٢٠١٩.

ويثبت انتقال عناصر وقيادات التنظيم إلى مناطق تسيطر عليها تركيا في سوريا، هو ما كُشف للعلن بمقتل الزعيم الأول لـ«داعش» أبو بكر البغدادي في السابع والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ في ريف إدلب الشمالي على الحدود التركية بعملية إنزال جوي للتحالف الدولي، وبعدها مقتل خليفته أبو إبراهيم القرشي في ذات المنطقة في الثاني من شباط/ فبراير الماضي.

بالإضافة إلى العملية التي استهدف التحالف فيها المتحدث باسم «داعش»، «أبو الحسن المهاجر»، والمسؤول الإعلامي في التنظيم أحمد المصطفى في ريف جرابلس بمناطق «درع الفرات» التي تسيطر عليها تركيا.

كما أن نحو ١٣٢ من عناصر التنظيم انضموا إلى صفوف فصائل «الجيش الوطني السوري»، (الجيش السوري الحر) سابقاً، وتسلموا مناصب قيادية في تلك الفصائل في المناطق الخاضعة لسيطرة تركيا.

وأكد سياسي أميركي لفريق نورث برس، أن أطفالاً أجنب وشخصيات ذات أهمية بالنسبة لـ«داعش» قد تكون في إدلب، وهذا يؤكد ما ورد سابقاً أن تركيا وفصائل المعارضة المسلحة الموالية لتركيا وهيئة تحرير الشام المصنفة كمنظمة «إرهابية»، مسؤولين عن إخفاء عناصر تنظيم «داعش» المتهمين بارتكاب جرائم حرب وانتهاكات لحقوق الإنسان والمطلوبين للعدالة.

بالإضافة إلى ما سبق والذي يؤكد تورط تركيا في حماية عناصر التنظيم وتمويلهم، ما كشفت نساء من «داعش» عن تورط منظمة IHH التركية الإغاثية في

مساعدهن بالهروب من مخيم الهول بعد دفع آلاف الدولارات، وكانت وجهة النساء السبعة مع ١٤ طفلاً هي منطقة جرابلس وسري كانيه ومنها إلى تركيا. وقالت فاطمة الزهراء عبد الحفيظ (١٧ عاماً): «منظمة IHH التركية هي التي تقوم بإخراج غالبية الأخوات من المخيم، في البداية كانت تقوم بإخراج نساء داعش من الجنسية التركية لتقوم خلال الفترات الأخيرة بإخراج عرب وعجم».

إحدى الصور التي نشرها البنتاغون لمنزل زعيم «داعش» قبل استهدافه



بالرغم من أن تركيا عضو في الناتو وحليف للولايات المتحدة الأميركية، إلا أن تواجد هؤلاء المصنفين على قوائم المطلوبين في مناطق خاضعة لسيطرتها بات يثير التساؤلات عن سبب اختيار هؤلاء لهذه المناطق، وسبب توفير تركيا الدعم لهم، وتسهيل دخولهم إلى الأراضي السورية.

بالرغم من مرور أربع سنوات على القضاء على تواجد التنظيم في سوريا، إلا أن أثر الدمار الذي أحدثه والمجازر الجماعية التي ارتكبتها بحق السكان قائمة إلى وقتنا الحالي.

ولم يخطو العالم أي خطوة باتجاه تعويض المتضررين من تطرف وتشدد تنظيم «داعش»، أو محاكمتهم على جرائم الحرب والإبادة الجماعية التي ارتكبوها، فلم يحل إلى القضاء الدولي سوى عدة قضايا وهن لنساء تم إعادتهن إلى بلدانهم الأصلية، في حين لا يزال الآلاف منهم في سوريا لم يعرضوا على أي محاكم ولم يتم استجوابهم حتى ولم يسألوا عن مصير المفقودين.

ولا يزال التنظيم إلى وقتنا الحالي يسعى لبسط نفوذه ويحاول باستمرار إخراج عناصره وعائلاتهم من مراكز الاحتجاز والمخيمات، ويعتبر تواجده في شمال شرقي البلاد بمثابة قنبلة موقوتة، قد تسبب الخطر لسوريا والعالم أجمع في حال انفجرت.

ممارسات حكومة دمشق وتأثيرها على القاطنين في مناطق سيطرتها

تشهد مناطق سيطرة حكومة دمشق أزمات في معظم مناحي الحياة منها الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي بقيت تتدهور منذ ١٢ عاماً حتى وصلت لمرحلة العجز، وذلك بسبب الفلتان الأمني وانتشار الفساد والممارسات القمعية وانتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها حكومة دمشق والمجموعات المسلحة التابعة لها، مما يجعل من مناطق سيطرتها الأسوأ للعيش، وارتكبت حكومة دمشق العديد من الانتهاكات خلال العام وقد ترقى أن تكون جرائم حرب وأبرزها:

احتجاجات السويداء

سلسلة من الاحتجاجات عاشتها محافظة السويداء ذات الغالبية الدرزية جنوبي سوريا، خلال عام ٢٠٢٢ بسبب الواقع الاقتصادي المتردي والإهمال الحكومي، حيث خرج العشرات من سكان المدينة في احتجاجات رفعت شعارات «نريد أن نعيش» و«لا للتهجير والتجويد» وسط المدينة، وحاولت القوات الأمنية الحكومية قمع الاحتجاجات واطلقت النار عليهم ما تسبب

بمقتل شخص وإصابة ١٨ آخرين، واتهمت الحكومة المحتجين بـ«الخارجين عن القانون» وتوعدت بملاحقتهم ومحاسبتهم، كما استقدمت الحكومة تعزيزات عسكرية للمدينة ما تسبب بتخوف لدى السكان من قيام الحكومة بحملة اعتقالات ضد المدنيين.



وقفة احتجاجية لسكان من السويداء يطالبون بتحسين الوضع الاقتصادي وتنفيذ القرار الأممي ٢٢٥٤



واحدة من شعارات الاحتجاج في السويداء

الفلتان الأمني في درعا

شهدت مدينة درعا أعلى نسبة للاعتقالات وجرائم القتل خلال عام ٢٠٢٢، بسبب ما تعيشه المدينة من فلتان أمني مستمر منذ عام ٢٠١٨ أي منذ سيطرة حكومة دمشق عليها وإجراء التسويات فيها، بالرغم من إجراء التسوية لمعظم سكان المدينة وبوساطة عشائرية وروسيا، إلا أن هؤلاء الأشخاص الذين تم تسوية أوضاعهم أصبحوا عرضة للاعتقال، فباتوا بين مفقودين لا أثر لهم وبين من سلمتهم الحكومة لذويهم لكن مفارقين للحياة وعلى أجسادهم آثار التعذيب.

وإلى جانب الاغتيالات تشهد المدينة الكثير من حوادث الاختطاف ومعظم هذه الجرائم تسجل ضد مجهول ولا تحرك الشرطة المدنية ساكناً فلا يتم التحقيق في أي عملية قتل أو متابعة حيثياتها، مما يدين الحكومة وأجهزتها الأمنية في هذه الجرائم لعدم التحقيق فيها وترك المعتدين يفلتون من العقاب.

وينعكس الفلتان الأمني على جميع القطاعات في محافظة درعا، حيث شهدت تراجعاً في مستوى التعليم، كساداً في المنتجات الزراعية، أسواق تجارية تعاني ركوداً غير مسبوق، كل ما سبق زاد من معاناة السكان

الواقعيين بين تهديدات أمنية وخسائر مادية تزداد بشكل يومي، وذلك بسبب تراخي الحكومة في ملاحقة الجناة وارتكابها لأفعال للإنسانية وجرائم حرب.



مسلحين محليين في مدينة جاسم بدرعا

كل ذلك وغيره، فجّر احتجاجات كبيرة في مدن بدرعا، كما تستمر الدعوات لخروج بلدات أخرى، حيث سجل حتى إعداد هذا التقرير أربع نقاط احتجاج أبرزها مدينة جاسم بريف درعا الشمالي وهي أحد أكبر مدن المحافظة، وأكد ناشطون على الاستمرار في الدعوات للاحتجاجات، وأبرز مطالبات المحتجين في درعا، «الإفراج الفوري عن المعتقلين والكشف عن مصير المختفين قسرياً وإسقاط النظام».

الحصار الحكومي على مناطق شمالي حلب

تفرض حكومة دمشق منذ بداية تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢، حصاراً خانقاً على مناطق الشهباء بريف حلب الشمالي التي يقطن فيها نازحو عفرين، بالإضافة إلى حيي الشيخ مقصود والأشرفية في المدينة، ويتكرر سيناريو الحصار منذ عام ٢٠١٨ حيث تقوم الحواجز الأمنية التابعة لحكومة دمشق بالتضييق على السكان، وبين حين وآخر تغلق الحواجز معبر «المسلمية» الذي يفصل بين ريف حلب الشمالي ومركز المدينة، وتمنع دخول المحروقات والأدوية والمواد الغذائية إليها. ويذكر أن هذه المناطق تدار من قبل مجالس محلية تابعة إدارياً للإدارة الذاتية.

فاقم الحصار المفروض على قرى وبلدات ريف حلب الشمالي، معاناة ما يزيد على ٢٠٠ ألف شخص من سكانها ومهجري عفرين بالمنطقة والمخيمات، وأدى الحصار المفروض من قبل الحكومة السورية، إلى انقطاع المحروقات عن تلك المناطق في ظل ظروف وأحوال جوية قاسية، وتسبب بإغلاق المؤسسات الخدمية والتعليمية في المنطقة، بالإضافة إلى أن مشفى آفرين ومشفى تل رفعت في المنطقة

مهددين بالإغلاق الكامل في حال نفذ مخزونهما من المحروقات، كما يعانيان من نقص حاد في الأدوية وأسطوانات الأوكسجين مما قد يشكل تهديداً لحياة عشرات الأشخاص منهم نساء وأطفال.

الحصار المفروض من قبل الحكومة على ريف حلب الشمالي هو انتهاك لحقوق سكانها، الذين حرّموا من حقهم في الصحة والغذاء والتعليم والضمان الاجتماعي بالإضافة إلى أنه تمييز عنصري واضح ترتكبه الحكومة ضدهم.



صورة متداولة لطفل في ريف حلب الشمالي يخضع لجلسة علاج من جهاز موصل بشكل مباشر لبطارية كهربائية في وسط ملوث

الاعتقال والتعذيب والممارسات اللاإنسانية لحكومة دمشق على معتقليها

لعل واحدة من أبرز الأحداث التي شهدتها سوريا خلال عام ٢٠٢٢، هو تجمع مئات السوريين تحت جسر الرئيس في دمشق منتظرين أبنائهم المفقودين والمعتقلين في سجون حكومة دمشق لأيام، عقب إصدار الرئيس السوري بشار الأسد المرسوم رقم ٧/ لعام ٢٠٢٢ الذي يقضي بمنح عفو عام عن الجرائم الإرهابية المرتكبة من السوريين قبل تاريخ الثلاثين من نيسان/ أبريل ٢٠٢٢، واستطاع فريق نورث برس أن يقابل عشرات من الأشخاص الذين أفرج عنهم من المعتقلات وعائلاتهم، ورصد الفريق الضرر الذي لحق بالناجين من السجون نفسياً وجسدياً بسبب ما تعرضوا له من تعذيب وتعنيف وصددمات ومشاكل اجتماعية بعد خروجهم من السجن، ومعظم الذين تمت مقابلتهم فك أسرهم من سجن صيدنايا سيء السمعة ولم يعرفوا سبب اعتقالهم ولم يسمح لهم بمقابلة عائلاتهم أو طلب محام طيلة فترة تواجدهم بالسجن، كما أنهم كانوا شاهدين على الكثير من حالات التعذيب والقتل، ويذكر أن عشرات الأشخاص الذين تم الإفراج عنهم خرجوا وهم يعانون من تشوه جسدي أو فقدان الذاكرة أو إعاقة عقلية.

ما تعرضوا له هؤلاء الأشخاص، وبالمثل الآلاف الذين لا يزالون معتقلين في ظروفٍ لا إنسانية، ويتعرضون لممارسات لا إنسانية من قتل وتعذيب وتعنيف جسدي ونفسي، هو انتهاك واضح وصريح من قبل حكومة دمشق لحقوق الإنسان.



تجمع لذوي المفقودين والمعتقلين تحت جسر الرئيس بدمشق

